MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN
www.menafatf.org

التقرير السنوي

الحادي عشر لمجموعة العمل المالي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لعام ٢٠١٥م

© ٢٠١٦م مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي
مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: ١٠٨٨١، المنامة - مملكة البحرين،
فاكس: ٩٧٣١٧٥٣٠٦٢٧+ عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
كلمة سعادة رئيس المجموعة لعام ٢٠١٠م، صاحب السمو السيد / مروان بن تركي آل سعيد	٥
كلمة سعادة السكرتير التنفيذي للمجموعة السيد/ عادل بن حمد القليش	٦
القسم الأول: نبذة عن المجموعة	
أولاً: النشأة والتأسيس والأهداف	٧
ثانياً: الأجهزة الرئيسية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٨
ثالثاً: الدول الاعضاء والمراقبون بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٩
القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي	
أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام ٢٠١٠م	١٠
ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة والجهات الدولية الأخرى	١٥
القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
أولاً: عملية متابعة الدول الأعضاء في المجموعة	١٩
ثانياً: البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية	٢٢
ثالثاً: متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي	٢٣
رابعاً: نشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال العام ٢٠١٠م	٢٣
خامساً: المساعدات الفنية والورش والبرامج التدريبية التي نظمتها وشاركت فيها المجموعة خلال العام ٢٠١٠م	٢٦
القسم الرابع: القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م	٢٩

كلمة سعادة رئيس المجموعة

يسعدني أن أقدم بين أيديكم التقرير السنوي الحادي عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن العام ٢٠١٥م، الذي تشرفت فيه بتمثيل بلدي سلطنة عمان في رئاسة المجموعة.

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم خلال العام ٢٠١٥م تصاعدًا في مخاطر الإرهاب، وقد سعت المجموعة مع المجتمع الدولي بشكل مكثف لمحاربة الإرهاب والتصدي له، من خلال رفع الوعي حول مخاطره وطرق واتجاهات وأساليب تمويله، ودراستها وتشجيع تبادل الخبرات في شأنها من أجل تضييق الخناق على الإرهابيين، وتم التطرق لهذا الأمر ومناقشته في العديد من الاجتماعات واللقاءات التي نظمتها المجموعة خلال العام الماضي.

ولقد حفل العام ٢٠١٥م بالعديد من النشاطات والفعاليات التي قامت بها المجموعة وشاركت فيها، وخصوصاً فيما يتعلق بالاستعداد للجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل، فقد سبق أن تم اعتماد إجراءات الجولة الثانية لعملية التقييم والبدء في صياغة إجراءات المتابعة لها، وتم تنظيم ورشة عمل لتدريب وتأهيل خبراء فرق التقييم في أبوظبي خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥م، كما عقدت عدد من ورش العمل المعنية بالتوصيات المعدلة ومنهجية التقييم الجديدة لتعكس آخر التطورات في شأن المعايير الدولية الحديثة ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وتم المشاركة مع البنك الدولي في عملية تقييم الجمهورية التونسية.

خلال العام ٢٠١٥م، عقدت المجموعة الاجتماع العام الحادي والعشرون في مدينة مسقط بسلطنة عمان في شهر أبريل، والاجتماع العام الثاني والعشرون في مدينة المنامة بمملكة البحرين في شهر نوفمبر، وعددا من اجتماعات فرق العمل واللجان ولقاءات وحدات المعلومات المالية، نوقشت خلالها العديد من الموضوعات المهمة المتعلقة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي، لاسيما فيما يتعلق بظاهرة الإرهاب وتمويله وتعزيز جهود الدول الأعضاء في مكافحته، والمستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتقييم الوطني للمخاطر، ومبدأ تجنب المخاطر، والفساد، والنقل المادي للأموال، وبرامج الالتزام الضريبي، واستقلالية وحدات المعلومات المالية والتغذية العكسية لها، وغيرها. وخلال تلك الاجتماعات واللقاءات، قامت المجموعة بتطوير وإعادة هيكلة فريقي عمل التقييم المتبادل والمساعدات الفنية والتطبيقات ورئاستهما، وانضمت دول أكثر للفريقين. واستمرت المجموعة في متابعة الدول الأعضاء للرفع من مستوى التزامها بالمعايير الدولية، حيث استعرضت وناقشت ١٦ تقريراً من تقارير متابعة الدول الأعضاء. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أهنئ دولة الكويت وأشيد بخروجها من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين. كذلك، فإن من أبرز الأحداث على صعيد المجموعة انضمام دولة فلسطين كعضو وجمهورية الصومال كعضو مراقب في المجموعة، ويسرني في هذا السياق أن أجدد ترحيبي بكليهما، وأتمنى أن يعود انضمامهما بالنفع عليهما وعلى المجموعة.

أما في شأن دراسات التطبيقات، فقد أتمت المجموعة في أكتوبر ٢٠١٥م، بالتعاون مع مجموعة العمل المالي، دراسة موضوع النقل المادي وعلاقته بغسل الأموال والتي بدأت في أكتوبر ٢٠١٣م، وتم اعتماد تقرير التطبيقات بعنوان «غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد» في الاجتماع العام الثاني والعشرون في نوفمبر ٢٠١٥م، ونشره على الموقع الإلكتروني للمجموعة في ديسمبر ٢٠١٥م. كما نظمت المجموعة بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة المعلومات المالية بجمهورية السودان ورشة عمل للتطبيقات وبناء القدرات في ديسمبر ٢٠١٥م، شارك فيها ممثلين من جهات دولية والدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمجموعة، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص في الورشة في جلسات بناء القدرات.

من جانب آخر، واصلت المجموعة العمل مع الجهات المراقبة والمانحة في سبيل تنسيق وتنفيذ عدد من برامج المساعدة الفنية، واعتمدت إجراءات جديدة بهدف تنسيق وتوضيح إجراءات العمل المتعلقة بالمساعدة الفنية وتوضيح دور الأطراف المعنية كفريق مساندة سكرتارية المجموعة والجهات الداعمة والمانحة.

ودأبت المجموعة على تعزيز علاقاتها مع الجهات الإقليمية والدولية والمجموعات الإقليمية النظيرة لاسيما الأعضاء المراقبين بالمجموعة، حيث شاركت بحضور الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي على مدار العام، كما شاركت في اجتماعات مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية وشاركت في اجتماعات المجموعة الأورآسيوية.

يشرفني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين على دعمهم لنشاطات المجموعة وفعالياتها، وحرصهم على العمل لتحقيق أهدافها. ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لبلدي سلطنة عمان على الثقة الغالية المتمثلة في تكليفي بتمثيل السلطنة في رئاسة المجموعة في عامها الحادي عشر، وأرجو أن أكون قد وفقت في ذلك. ويسعدني كذلك أن أشكر جميع الزملاء من السلطنة على دعمهم لي وتعاونهم معي، وكذلك فريق سكرتارية المجموعة على مجهوداتهم المتميزة.

وفي الختام أدعو الله أن يوفقنا وإياكم دوماً لما فيه خير مجتمعاتنا وبلداننا، مع تمنياتي للجميع بمزيد من التقدم والرفعة والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مروان بن تركي آل سعيد
رئيس المجموعة

كلمة سعادة السكرتير التنفيذي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

بمناسبة استعراض التقرير السنوي الحادي عشر للمجموعة عن العام ٢٠١٥م، يسرني أن أقدم التهنئة لرئاسة المجموعة ولجميع الدول الأعضاء والمراقبين ولأعضاء سكرتارية المجموعة على ما تم تحقيقه وإنجازه خلال العام ٢٠١٥م، الأمر الذي لم يكن ليتحقق لولا توفيق الله ثم دعم الجميع.

تطلعون من خلال هذا التقرير على العديد من الموضوعات والمسائل المهمة التي حرصت سكرتارية المجموعة على استعراضها بشكل يعكس الإنجازات التي تمت وأهميتها وذلك ضمن عدة أقسام رئيسية. يقدم القسم الأول من التقرير نبذة موجزة عن إنشاء المجموعة وتكوينها وعضويتها. ويتناول القسم الثاني من التقرير أهمية التنسيق وتعاون الدول الأعضاء فيما بينها من جهة وبين المراقبين من الدول أو المنظمات الإقليمية والدولية كمجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة من جهة أخرى، وذلك من خلال الالتقاء في الاجتماعات العامة وفرق العمل واللجان واتخاذ قرارات مهمة ومؤثرة في عمل المجموعة، حيث تكلل هذا العام بعقد اجتماعين عامين أحدهما باستضافة كريمة من قبل سلطنة عمان في شهر أبريل ٢٠١٥م، والآخر تم استضافته في دولة المقر مملكة البحرين في شهر نوفمبر ٢٠١٥م، وعقد على هامشيهما عدد من الاجتماعات واللقاءات لفرق العمل واللجان المنبثقة عن المجموعة. وأتاحت هذه الاجتماعات واللقاءات فرصة كبيرة للتواصل المباشر بين المسؤولين لدى الجهات المعنية من الدول والمنظمات والاطلاع على آخر المستجدات في مجال تعزيز مستوى الالتزام بالمعايير الدولية وفي مجال تطور الجرائم المالية وطرق مكافحتها، علاوة على تبادل الخبرات والتجارب حول موضوعات مهمة تم سردها بالتفصيل في أجزاء هذا التقرير.

ويشير التقرير إلى علاقات المجموعة مع المنظمات الإقليمية والدولية والجهات النظيرة، حيث شهد العام ٢٠١٥م تطوراً وحراكاً واسعاً لم تشهده المجموعة في السنوات السابقة حيث أصبح تعزيز العلاقات من أولويات المجموعة إذ يتم الاستفادة بشكل متبادل من التجارب والإمكانات المتاحة سواءً لدى المجموعة أو لدى الجهات الأخرى، فالتعاون الذي تم في السنوات السابقة، وعلى سبيل المثال مع مجموعة العمل المالي في تنظيم اجتماع خبراء التطبيقات في العام ٢٠١٣م والتعاون الذي تم مع مجموعة الأورآسيوية في ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات في العام ٢٠١٤م، انعكس بشكل إيجابي على إمكانيات وقدرات المجموعة في تنظيم مثل هذه الفعاليات وغيرها. وإن من أهم أسباب النجاح الذي تحقق في ورشة التطبيقات وبناء القدرات في جمهورية السودان خلال العام ٢٠١٥م بعد توفيق الله تطور العلاقات مع المنظمات والجهات النظيرة. وتطرق التقرير إلى ما تم تحقيقه بعد المداولات التي تمت مع صندوق النقد العربي خلال السنوات الماضية لاكتشاف فرص التعاون المشترك، وهو ما قاد إلى التعاون بشكل مباشر مع لجنة الرقابة المصرفية وإعداد المجموعة ورقة مهمة عرضت في اجتماع أصحاب المعالي محافظي البنوك المركزية العربية، وتلاه من تحضير لورشة العمل المشتركة حول إعداد الدول الأعضاء للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل والمزمع عقدها في شهر مارس ٢٠١٦م.

ويقدم القسم الثالث في طياته أهم المنجزات في إطار وظائف المجموعة التي تقوم بها منذ إنشائها ومنها متابعة الدول الأعضاء في معالجة أوجه القصور التي تم اكتشافها أثناء عمليات التقييم ضمن الجولة الأولى التي امتدت من العام ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٢م، وحثها وتحفيزها على التقدم الإيجابي بشكل سريع، حيث يتضح جلياً حجم التطور الذي شهدته دول المنطقة في العام ٢٠١٥م بسبب تحديث العديد من القوانين وإصدار أنظمة خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وسعي الدول نحو رفع مستوى كفاءة وفعالية الأجهزة المعنية ومنتسبيها من خلال الزيارات أو التدريب وتوفير الأنظمة المعلوماتية، هذا بخلاف ما تم تقديمه من إرشادات أو توجيهات للجهات المبلغة عن العمليات المشبوهة حول المتطلبات لتعزيز تطبيق التشريعات والإجراءات الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر وبالكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد تلك العمليات، بالإضافة إلى تعزيز تبادل المعلومات من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. ويتناول القسم الثالث أيضاً، تصوراً عن الجولة الثانية من عمليات التقييم لقياس مستوى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الحديثة الصادرة في العام ٢٠١٢م بناءً على منهجية تقييم حديثة صدرت في العام ٢٠١٣م، والنشاطات المرتبطة بنشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنها مشروع غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد بالتعاون مع مجموعة العمل المالي (فاتف)، بالإضافة إلى تنظيم وعقد عدد من ورش العمل والبرامج التدريبية في مجالات مختلفة.

أرجو أن نكون قد وفقنا في إعداد هذا التقرير السنوي الحادي عشر للمجموعة الذي يبرز ما تم تحقيقه من إنجازات خلال العام ٢٠١٥م الذي ترأسته سلطنة عمان ممثلةً بصاحب السمو السيد/ مروان بن تركي آل سعيد، شاكراً لكل من ساهم في تحقيق هذه الإنجازات من الدول الأعضاء والمراقبين والزملاء في سكرتارية المجموعة، ولكم مني جميعا أطيب التحيات.

عادل حمد القليش

القسم الأول: نبذة عن المجموعة

أولاً: النشأة والتأسيس والأهداف

في العام ٢٠٠٣م طُرحت بشكل رسمي فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). تلاها عدد من اللقاءات الرسمية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٣م إلى يوليو ٢٠٠٤م. وفي ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في اجتماع وزاري إنشاء تلك المجموعة وسميت «مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)». وقد انضمت إلى المجموعة بعد ذلك خمس دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جديتها في التصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، حيث وفرت لها مملكة البحرين كافة الإمكانات اللازمة لذلك، وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم التوقيع على اتفاقية المقر بين حكومة مملكة البحرين والمجموعة وأقرها مجلسي الشورى والنواب، ثم أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٩م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م.

ونظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، تسعى الدول الأعضاء والمراقبين لدى المجموعة وبشكل مستمر على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف).

أهداف المجموعة

- تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً.
- العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.
- اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

ثانياً: الأجهزة الرئيسية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الأجهزة الرئيسية	
الاجتماع العـــام	الاجتماع العام هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
سكرتارية المجموعة	وتعتبر السكرتارية مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المتبادل والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق ما يقرره الاجتماع العام.
فريق المساعدات الفنية والتطبيقات	كما تم تشكيل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ليتولى تنفيذ برامج ومشاريع التطبيقات، وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب والتنسيق في شأن توفيرها، ومتابعة آخر التطورات العالمية للاستفادة منها في تحسين نظم المكافحة في المنطقة.
منتدي وحدات المعلومات المالية	أما بالنسبة لمنتدى وحدات المعلومات المالية فيعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء ويهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات فيما بينها، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.
فريق التقييم المتبادل	وقد تم تشكيل فريق عمل التقييم المتبادل من بعض الدول الأعضاء في المجموعة بهدف إعداد وتنظيم برنامج التقييم المتبادل للدول الأعضاء وإعداد الإجراءات والعمل على تأهيل وتدريب المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

ولقد شهد العام ٢٠١٥م تطورات مهمة في إطار تطوير العمل الداخلي في المجموعة، حيث تم إعادة النظر في رئاسة وتشكيل فريقي عمل التقييم المتبادل والمساعدات الفنية والتطبيقات، بحيث أصبح لكل فريق رئيسان مشاركان يتوليان معاً عدداً من المهام المتعلقة بإدارة الفريق تشمل ترؤس جلسات اجتماعات الفريق بانتظام وبشكل مشترك، والمساهمة في إعداد جداول أعمال الفريق، والمساهمة في إعداد خطط عمل سنوية للفريق بما يتوافق مع خطط المجموعة السنوية، والمساهمة في إعداد أوراق عمل الفريق التي تعرض للنقاش، وإعداد تقارير دورية للاجتماع العام نيابة عن أعضاء الفريق حول نشاطات الفريق بما يتضمن المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من الاجتماع العام، ورصد المستجدات ذات العلاقة بنشاطات الفريقين وغيرها من المهام الأخرى.

ثالثاً: الدول الأعضاء والمراقبون بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تضم المجموعة في عضويتها حالياً ١٩ دولة عربية، بعد قبول طلب انضمام دولة فلسطين إليها في شهر أبريل ٢٠١٥م، إضافةً إلى ١٥ دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة، وهذا يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة. بالإضافة إلى أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (فاتف) منذ العام ٢٠٠٧م، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة العمل الأورآسيوية.

الدول الأعضاء

المملكة الأردنية الهاشمية	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الجمهورية التونسية
المملكة العربية السعودية	جمهورية السودان	الجمهورية العربية السورية	جمهورية العراق	سلطنة عمان
دولة قطر	دولة الكويت	الجمهورية اللبنانية	ليبيا	جمهورية مصر العربية
دولة فلسطين	المملكة المغربية	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	الجمهورية اليمنية	

المراقبون

الجمهورية الفرنسية	المملكة المتحدة (بريطانيا وايرلندا الشمالية)	الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق النقد الدولي	البنك الدولي
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	مجموعة العمل المالي	مجموعة إيجمونت	مجموعة آسيا والمحيط الهادىء	مملكة أسبانيا
منظمة الجمارك العالمية	صندوق النقد العربي	مجموعة العمل الأورآسيوية	هيئة الأمم المتحدة	جمهورية الصومال

القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

في إطار تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي، عقدت المجموعة العديد من الاجتماعات واللقاءات بمشاركة الدول الأعضاء والمراقبين، مثلت فرصة حقيقية للتواصل على المستويين الإقليمي والدولي بين المجموعة والدول الأعضاء والجهات المراقبة من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة. وساهمت هذه الاجتماعات في استعراض ما يستجد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الأدوات سواءً التشريعية أو الإجرائية أو الآليات المتاحة، بالإضافة إلى صقل تجارب الدول وخبراتها. كما أنها كانت حلقة وصل هامة في مجال العمل، وتعمل المجموعة باستمرار على تقويتها وبعدة طرق تدعم هذا الاتجاه من خلال الدور التنسيقي الذي تضطلع به.

أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام ٢٠١٥م

الاجتماع العام الحادي والعشرون، مسقط، سلطنة عمان، ٢٨-٣٠ أبريل ٢٠١٥م

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اجتماعها العام الحادي والعشرين في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أبريل ٢٠١٥م، وعُقد في اليومين السابقين للاجتماع العام اجتماعات فريق عمل التقييم المتبادل، وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، واللقاء الحادي عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية بدول المجموعة، والاجتماع العاشر للجنة الفرعية التابعة للمنتدى، والاجتماع الثاني للجنة التقييم الوطني للمخاطر.

وتناول الاجتماع العام آخر المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وناقش نشاطات مجموعة العمل المالي (فاتف) خصوصاً ما يتعلق ببيانها الصادر حول سبل تعزيز مكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة بمراجعة التعاون الدولي خلال المرحلة القادمة، ومشروع مجموعة العمل المالي حول مسألة دوافع ونطاق مبدأ عدم المخاطرة. ومن جهة أخرى، تناول الاجتماع العام نشاطات المنظمات الدولية والإقليمية والجهات النظيرة والتعاون القائم فيما بين المجموعة وتلك الجهات، وأكد على مشروع التعاون مع صندوق النقد العربي من حيث الاستعداد للجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل والمستجدات الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعقد ورشة عمل مشتركة حول هذه الموضوعات.

وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، اعتمد الاجتماع العام ثمانية تقارير متابعة أوضحت آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء نحو تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. ووافق الاجتماع العام على الإجراءات المعدلة لمتابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء في المجموعة. وعقد على هامش الاجتماع العام عدد من الاجتماعات التي تخص فرق العمل المعنية على النحو الآتي:

اللقاء الحادي عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية، ٢٦ أبريل ٢٠١٥م

التقى أعضاء منتدى وحدات المعلومات المالية يوم الأحد الموافق ٢٦ أبريل ٢٠١٥م، حيث جرى خلال اللقاء استعراض مدى تقدم وحدات المعلومات المالية في الدول الأعضاء في شأن انضمامها لمجموعة إيجمونت، ومناقشة موضوع «تعزيز استقلالية وحدة المعلومات المالية». وفي شأن آليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية استمع المنتدى لتقرير رئيس اللجنة الفرعية المنبثقة عن المنتدى، واطلع على ملخص لسير العمل في اللجنة وأهم الموضوعات التي تمت مناقشتها في اجتماعها العاشر.

الاجتماع الحادي والعشرون واجتماعات فرق العمل المصاحبة له

الاجتماع الثاني للجنة التقييم الوطني للمخاطر، ٢٦ أبريل ٢٠١٥م

عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الثاني على هامش الاجتماع العام الحادي والعشرون يوم الأحد الموافق ٢٦ أبريل ٢٠١٥م، حيث ناقش أعضاء اللجنة – في ضوء نتائج الاستبيان الذي وزع على جميع الدول الأعضاء – مراحل وخطوات إجراء عملية التقييم وأهم التحديات التي تواجهها الدول منها إعداد الاستبيانات لجمع المعلومات من كافة الجهات المعنية، وتحديد التهديدات الفعلية التي تواجهها الدولة وقطاعاتها، وسد الفجوات المعلوماتية بخصوص البيانات لدى الجهات المعنية، بالإضافة إلى تحديد الأوزان النسبية والعوامل المرتبطة بها وكيفية تطبيقها. وتم استعراض المواد والأدوات التي تساعد الدول على تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منها دليل أعدته سكرتارية المجموعة يتضمن أهم المراحل التي ينبغي على الدولة أن تتبعها، والمتطلبات في كل مرحلة والمهام التي يمكن تنفيذها لتحقيق النتائج المرجوة، فضلا عن إرشادات توضيحية هامة تتعلق بها.

الاجتماع السادس والعشرون لفريق التقييم المتبادل، ٢٧ أبريل ٢٠١٥م

عقد فريق عمل التقييم المتبادل اجتماعه السادس والعشرون يوم الاثنين الموافق ٢٧ أبريل ٢٠١٥م الذي ناقش فيه إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، والجدول الزمني لعملية المتابعة ضمن الجولة الأولى من عمليات التقييم، وأوضاع الدول تبعاً لها، ومسألة وضع تصور مبدئي لتقييم دول مجلس التعاون الخليجي من قبل المجموعة ومجموعة العمل المالي بشكل مشترك. وخلص الفريق إلى التأكيد على خضوع الجمهورية الإسلامية الموريتانية لعملية التقييم المتبادل في ٢٠١٦م. من جانب آخر، اعتمد الفريق نموذج اتفاقية سرية المعلومات والمستندات الخاصة بالتقييم، ونموذج طلب معلومات عن التعاون الدولي وفقاً لمتطلبات إجراءات التقييم المتبادل، كما ناقش مسودة أولية لورقة تقديم المعلومات المرتبطة بالفعالية. وخلال الاجتماع اتفق الفريق على دراسة المسائل المهمة والطارئة في منهجية التقييم المتبادل بصفة مستمرة خلال المرحلة القادمة بهدف تسهيل تطبيقها.

الاجتماع العشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، ٢٧ أبريل ٢٠١٥م

على هامش الاجتماع العام الحادي والعشرون، عقد فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات لقاءه العشرون يوم الاثنين الموافق ٢٧ أبريل ٢٠١٥م والذي تناول فيه العديد من القضايا ذات العلاقة بمهامه، واطلع على آخر تطورات مشروع التطبيقات المشترك بين المجموعة ومجموعة العمل المالي (فاتف) حول غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد، كما اختار موضوع غسل الأموال والفساد كمشروع تطبيقات جديد للمجموعة، واعتمد إجراءات لتنظيم تقديم المساعدات الفنية بالمجموعة ليتم وضعها موضع التنفيذ مباشرة.

أما في مجال المساعدات الفنية، وافق الفريق عقد ورشة عمل للتطبيقات وبناء القدرات خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥م باستضافة جمهورية السودان، وأجرى بعض التعديلات على الخطة التدريبية للمجموعة ٢٠١٢م–٢٠١٤م والخطة الخاصة باحتياجات وحدات المعلومات المالية.

الاجتماع العام الثاني والعشرون، المنامة، مملكة البحرين، ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠١٥م

تناول الاجتماع العام الثاني والعشرون للمجموعة تطورات وأهم مسائل تمويل الإرهاب وذلك خلال انعقاده في المنامة بمملكة البحرين برئاسة سلطنة عمان في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥م. وفي هذا الشأن استعرض الاجتماع مبادرات ونشاطات مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لدى هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي واللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ١٢٦٧ فيما يخص مكافحة تمويل الإرهاب. وتطرق إلى أهم المسائل والتحديات ونتائج المشاريع والدراسات ذات الصلة، وأكد على أهمية تضافر الجهود في سبيل قمع الإرهاب والتصدي لتمويله.

وتناول الاجتماع العام عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل من خلال سبعة تقارير متابعة أوضحت آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء نحو تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. واعتمد الاجتماع العام تقرير مشروع التطبيقات المشترك حول غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد الذي نفذ بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي والذي يهدف إلى مساعدة الجهات المعنية في مكافحة غسل الأموال من خلال الوصول إلى فهم أشمل وأعمق لهذه الطريقة والمخاطر المترتبة وتحديد الاتجاهات والتقنيات المستخدمة فيها. وفي شأن الاستعداد للجولة الثانية من عمليات تقييم التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية (المعدلة) في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووفقا لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي، اعتمد الاجتماع العام الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية من عمليات التقييم. وفي ذات الشأن، اعتمد الاجتماع قائمة استرشادية بمصادر المعلومات ذات المصداقية للاعتماد عليها خلال المراجعة المكتبية للالتزام الفني. وعقد على هامش الاجتماع العام عدد من الاجتماعات التي تخص فرق العمل المعنية، على النحو الآتي:

الاجتماع السابع والعشرون لفريق عمل التقييم المتبادل، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م

ناقش فريق عمل التقييم المتبادل في اجتماعه السابع والعشرون يوم الاثنين الموافق ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م على هامش الاجتماع العام الثاني والعشرون آخر التطورات فيما يتعلق بالاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل واستعرض تقريراً عن ورشة التدريب السادسة لتدريب وتأهيل المُقيّمين التي عقدت خلال الفترة من ٤ إلى ٨ أكتوبر ٢٠١٥م في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، وتقريراً آخر عن ورشة عمل حول إعداد دول المجموعة لعملية التقييم المتبادل في المرحلة الثانية من عملية التقييم والتي ستعقد بالتعاون مع صندوق النقد العربي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمدينة أبو ظبي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ مارس ٢٠١٦م.

وفي إطار مناقشة تقارير التقييم المتبادل، استعرض الفريق مسألة آلية مناقشة تقارير التقييم المتبادل، حيث أن المجموعة بصدد القيام بمناقشة تقرير الجمهورية التونسية خلال الاجتماع العام الثالث والعشرون كأول التقارير التي ستناقشها المجموعة ضمن الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، حيث تم الاتفاق على مناقشة التقرير في جلسة خاصة على مستوى فريق التقييم المتبادل وذلك قبل عرضه بشكل نهائي على الاجتماع العام. واعتمد الفريق الورقة الاسترشادية لتقديم المعلومات المرتبطة بموضوع الفعالية، وورقة استرشادية حول مصادر المعلومات ذات المصداقية ليتم الاعتماد عليها خلال المراجعة المكتبية للالتزام الفني، والتي تتيح لفرق التقييم الاعتماد على المصادر الأخرى ذات المصداقية.

وبخصوص تنظيم عملية المتابعة ضمن الجولة الثانية، استعرض الفريق آلية تقديم تقارير المتابعة ووتيرة وتكرار ومواعيد تقارير المتابعة العادية والمتابعة المعززة ونوعية المعلومات المطلوب تقديمها أثناء عملية المتابعة وفق النموذج المحدد في هذا الخصوص وإحاطة الاجتماع العام بقواعد واضحة حولها، بجانب موضوع إعداد تقارير المتابعة ومناقشتها في الاجتماع العام وإمكانية الاستعانة بخبراء المجموعة من المقيمين الذين تم إعدادهم سابقاً.

بالإضافة إلى مسألة خروج الدول من عملية المتابعة المعززة إلى المتابعة العادية، والتأثيرات المتوقعة لعملية المتابعة على الموارد الخاصة بالمجموعة. وفي جانب آخر، ناقش الفريق الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية للتقييم المتبادل، بالإضافة إلى مواعيد تقييم دول مجلس التعاون الخليجي بالتنسيق مع مجموعة العمل المالي.

كذلك اعتمد الفريق خطة العمل لعام ٢٠١٦م، وأبرز المشاريع التي سيضطلع بها الفريق عام ٢٠١٦م، مثل متابعة التطورات في عملية الإعداد لعملية التقييم المتبادل وعمليات المتابعة التي تقوم بها المجموعة، كما اعتمد ورقة الجدول الزمني لعملية المتابعة والتي توضح أوضاع الدول ضمن سياق عملية المتابعة.

الاجتماع الحادي والعشرون لفريق المساعدات الفنية والتطبيقات، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م

عقد فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات اجتماعه الحادي والعشرون يوم الاثنين الموافق ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م الذي ناقش فيه مشروع التطبيقات المشترك مع مجموعة العمل المالي (فاتف) حول غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد وأوصى بتبني التقرير ونشره على موقع المجموعة. وفيما يخص مشروع التطبيقات حول غسل الأموال والفساد، قدم قائدا المشروع تحديثا حول آخر التطورات وسير العمل في المشروع. وفي إطار علاقات المجموعة مع المنظمات الإقليمية والدولية والمجموعات الإقليمية النظيرة، اطلع الفريق على جهود سكرتارية المجموعة في التواصل مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لبحث سبل التعاون المشترك في مجال التطبيقات بين المجموعتين، كما استعرض الفريق تقريراً بخصوص الاجتماع المشترك الذي عقد بين مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لأمريكا اللاتينية لخبراء التطبيقات في مدينة مكسيكو سيتي في الفترة من ٧ إلى ٩ سبتمبر ٢٠١٥م باستضافة حكومة المكسيك.

واستعرض الفريق نشاطات المانحين ومنها مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة حول أفضل الممارسات لقطع التمويل عن التنظيمات الإرهابية، من جانب آخر قدمت عروض لأبرز نشاطات المانحين وورش العمل والمشروعات التي يجري تنفيذها حالياً في الدول الأعضاء وتم حثها على المشاركة في المشروعات القائمة مثل المشروع المشترك بين مجموعة إيجمونت ومجموعة العمل المالي بخصوص ما يعرف بتنظيم داعش.

اللقاء الثاني عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م

في لقائه الثاني عشر يوم الأحد الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م، تناول منتدى وحدات المعلومات المالية تقدم وحدات المعلومات المالية الأعضاء في عملية الانضمام لمجموعة إيجمونت وموقف كل وحدة حسب مراحل إجراءات طلب الانضمام. وعلى صعيد تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، ناقش أعضاء المنتدى موضوع «وحدة المعلومات المالية والتغذية العكسية»، واعتمد ورقة قواعد نظم المعلومات بوحدات المعلومات المالية والدليل الاسترشادي الذي تضمنته.

الاجتماع الثالث للجنة التقييم الوطني للمخاطر، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م

عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الثالث على هامش أعمال الاجتماع العام الثاني والعشرون يوم الأحد الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م. وتناول أعضاء اللجنة موضوعي الخبرات المكتسبة وأفضل الممارسات في مجال التقييم الوطني للمخاطر بهدف الاستفادة منها. وفي هذا الإطار، قامت الدول الأعضاء بمشاركة اللجنة بمعلومات حول الخطوات التي اتخذتها وتقدمها في القيام بعملية تقييم المخاطر على المستوى الوطني.

ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة والجهات الدولية الأخرى

تبذل المجموعة جهوداً حثيثة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الارتقاء بعلاقات العمل لخدمة مصالح الدول الأعضاء فيها، وتعمل على تحقيق ذلك عبر المشاركة والمساهمة في عدد من النشاطات والفعاليات وكذلك التنسيق والتواصل مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة، وقد شهدت علاقات المجموعة تطوراً ملحوظاً في نمو علاقات العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومع العديد من المنظمات كصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي وأجهزة هيئة الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة إيجمونت ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل الأورآسيوية، وتتمتع هذه الجهات بصفة مراقب، وبالتالي لها حضور في اجتماعات المجموعة. وتحرص المجموعة على متابعة المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المشاركة في الاجتماعات والفعاليات وورش العمل التي تقيمها تلك الجهات والاستفادة من خبراتها بشتى الطرق فضلا عن المشاركة في المؤتمرات والندوات ذات الصلة. وذلك بخلاف المساعدات الفنية والتدريب والدعم التي تقدمه هذه الجهات لدول المجموعة.

الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل لمجموعة العمل المالي

تتمتع المجموعة كواحدة من مجموعات العمل المالي الإقليمية بعلاقة وطيدة مع مجموعة العمل المالي، فالمجموعة تعمل على تبني ونشر وترويج المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي على النطاق الإقليمي لها. وتتيح هذه العلاقة المشاركة في أعمال مجموعة العمل المالي من خلال منح رئاسة وسكرتارية المجموعة والدول الأعضاء الفرصة لحضور اجتماعات مجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل التابعة لها، والمشاركة في المناقشات والقرارات والتعبير عن وجهة النظر الإقليمية، وتشارك المجموعة والدول الأعضاء في هذه الاجتماعات بصورة منتظمة. وخلال العام ٢٠١٥م شاركت المجموعة في الاجتماعات التي عقدتها مجموعة العمل المالي على النحو الآتي:

الاجتماع	مشاركة المجموعة	الزمان والمكان
الاجتماع العام الثاني، الدورة السادسة والعشرون، واجتماعات فرق العمل.	رئاسة وسكرتارية المجموعة، بالإضافة إلى لبنان والمغرب والجزائر والعراق والسودان ومصر وتونس وموريتانيا.	٢٥-٢٧ فبراير ٢٠١٥م، باريس، الجمهورية الفرنسية.
الاجتماع العام الثالث، الدورة السادسة والعشرون، واجتماعات فرق العمل.	سكرتارية المجموعة، بالإضافة إلى لبنان والمغرب والجزائر وتونس والعراق ومصر والسودان.	٢٤-٢٦ يونيو ٢٠١٥م مدينة بريزبين، أستراليا.
الاجتماع العام الأول، الدورة السابعة والعشرون، واجتماعات فرق العمل.	رئاسة وسكرتارية المجموعة، بالإضافة إلى السودان والجزائر والمغرب وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا.	٢١-٢٣ أكتوبر ٢٠١٥م باريس، الجمهورية الفرنسية.
الاجتماع العام (غير الدوري) الثاني في الدورة السابعة والعشرون.	سكرتارية المجموعة وعدد من الدول الأعضاء.	١٣-١٤ ديسمبر ٢٠١٥م باريس، الجمهورية الفرنسية.

مشاركة المجموعة والدول الأعضاء في اجتماعات مجموعة العمل المالي خلال العام ٢٠١٥م

الحدث	التاريخ	المكان
الزيارة الميدانية لدولة الكويت	١٢–١٣ يناير ٢٠١٥م	الكويت
اجتماعات فريق المراجعة الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لمجموعة العمل المالي	٢٢–٢٣ يناير ٢٠١٥م	زيمبابوي
اجتماعات فريق المراجعة الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لمجموعة العمل المالي	٥–٦ مايو ٢٠١٥م	روما، إيطاليا
اجتماعات فريق المراجعة الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لمجموعة العمل المالي والزيارة الميدانية إلى السودان	١٣–١٨ سبتمبر ٢٠١٥م	الخرطوم، السودان

مشاركة المجموعة في اجتماعات فريق مراجعة التعاون الاقليمي والدولي خلال عام ٢٠١٥م

وقد انعكست نتائج المتابعة والمساعدة التي تقوم بها المجموعة على النتائج التي أحرزتها الدول الأعضاء الخاضعة لعملية مراجعة التعاون الدولي التابع لمجموعة العمل المالي، فكانت هناك نتائج إيجابية ترتب عليها خروج دولة الكويت وجمهورية السودان من عملية المراجعة بعد عقد زيارات ميدانية لكليهما أثبتت مستوى التزام فني وسياسي رفيع المستوى. من جهة أخرى، أنجزت الجزائر متطلبات خطة عمل فريق المراجعة الإقليمية، الأمر الذي ترتب عليه إقرار زيارة ميدانية لها في يناير من عام ٢٠١٦م.

التعاون مع صندوق النقد العربي

في إطار تعزيز العلاقة مع المنظمات الإقليمية، شاركت سكرتارية المجموعة في اجتماع اللجنة العربية للرقابة المصرفية المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الخامس والعشرون يومي الأربعاء والخميس الموافقين ١٣ و١٤ مايو ٢٠١٥م، والذي نظمه صندوق النقد العربي في مقره في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة. وقد حضر الاجتماع أعضاء اللجنة مدراء ومسؤولي الرقابة المصرفية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، بالإضافة إلى ممثلي صندوق النقد العربي.

ناقشت اللجنة في الاجتماع عدداً من الموضوعات، أهمها «تطوير سياسات الرقابة الاحترازية الكلية في الدول العربية»، و«التعامل مع المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال»، و«الانعكاسات الرقابية لتطبيق المعايير الدولية الجديدة للتقارير المالية». كذلك ناقشت اللجنة عدداً من التقارير حول أعمال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية. وشاركت المجموعة بعرض تقديمي يخص ورقة العمل حول «المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسيل الأموال، وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل»، حيث استعرضت هذه الورقة التركيز على ما تتضمنه معايير مجموعة العمل المالي من مستجدات في عملية الرقابة على المصارف بشكل خاص، بجانب إلقاء الضوء على أهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وأبرز التحديات التي قد تواجهها الدول الأعضاء خلالها، وبعض الحلول التي قد تساعدها على تجاوز تلك التحديات. وقد تمت الموافقة على الورقة وتم رفعها إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعه في سبتمبر ٢٠١٥م.

الاجتماع العام واجتماعات فرق العمل للمجموعة الأورآسيوية، طشقند، أوزبكستان، ١٨-٢٢ مايو ٢٠١٥م

في إطار التعاون مع المجموعات الإقليمية النظيرة، شاركت سكرتارية المجموعة في الاجتماع العام الثاني والعشرون للمجموعة الأورآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في طشقند بأوزبكستان في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ مايو ٢٠١٥م. وناقش الاجتماع أوراق هامة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما استعرض آخر التطورات في هذا المجال على صعيد عمل مجموعة العمل المالي والإطار الدولي خاصةً فيما يتعلق بتمويل الإرهاب تزامناً مع الأحداث العالمية في هذا الصدد. وعلى هامش أعمال الاجتماع العام عقد فريق عمل التطبيقات بالمجموعة الأورآسيوية اجتماعاً بحث فيه الموضوعات ذات الصلة بمجال المساعدات الفنية والتطبيقات، واستمع إلى عدة تقارير في هذا الشأن أهمها تقرير حول نتائج الورشة المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية التي عقدت في ديسمبر ٢٠١٤م في الدوحة بدولة قطر، حيث أثنى الاجتماع على مخرجات هذه الورشة الهامة والتي ستجد حظها في المتابعة والاهتمام من قبل المجموعتين لتطبيق توصياتها ومخرجاتها على أرض الواقع لما حظيت به من مشاركة دولية متنوعة وحالات عملية ساهمت في إثراء التوصيات بخلاصة تجارب عملية تفيد كلتا المجموعتين والدول الأعضاء فيهما.

الاجتماع العام الثالث والعشرون لمجموعة إيجمونت، بريدج تاون، بربادوس، ٧-١٢ يونيو ٢٠١٥م

عقدت مجموعة إيجمونت اجتماعها العام الثالث والعشرون في مدينة بريدج تاون ببربادوس في الفترة من ٧ إلى ١٢ يونيو ٢٠١٥م وسط حضور واسع من ممثلي الدول والمجموعات الإقليمية النظيرة بجانب الممثلين الإقليميين لمجموعة إيجمونت، وكانت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حاضرة في ذلك الاجتماع.

دارت في الاجتماع المذكور نقاشات مستفيضة حول العلاقة بين مجموعة إيجمونت ومجموعة العمل المالي وسبل تقويتها، والدور المنتظر من الممثلين الإقليميين لمجموعة إيجمونت في المجموعات الإقليمية النظيرة المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي، كما تم بحث نتائج منتديات وحدات المعلومات المالية في المجموعات الإقليمية ومستقبل هذه الوحدات وتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها.

الزيارة الميدانية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لدى الأمم المتحدة ١٢ - ١٣ مايو ٢٠١٥م، سلطنة عمان

شاركت المجموعة ضمن وفد مكون من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، والشرطة الدولية (الإنتربول)، في الزيارة الميدانية لسلطنة عمان، في الفترة من ١٢ إلى ١٣ مايو ٢٠١٥م، وذلك من أجل الوقوف على مختلف الجوانب العملية لتطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٠٠١/١٣٧٣، و٢٠٠٥/١٦٢٤، و٢٠١٤/٢١٧٨، والمسائل القانونية المرتبطة بها ومسائل التعاون الدولي وإدارة الحدود وغيرها، وذلك في إطار تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع وقوع أعمال إرهابية داخل حدودها وفي المناطق التي تقع فيها. وتأتي هذه الزيارة في أعقاب الزيارة الأولى التي قامت بها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب للسلطنة في العام ٢٠٠٩م، للوقوف على تنفيذ توصيات الزيارة السابقة ومدى التقدم المحرز في تطبيق قرارات مجلس الأمن المذكورة. وقد أكدت السلطات العمانية حرصها على مكافحة الإرهاب ومواصلة

جهودها والحوار البناء مع الأمم المتحدة وبصفة خاصة المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب في هذا الشأن، وذلك لما تضطلع به من دور هام في التنسيق والتعاون الدولي وبحث المساعدات الفنية التي تحتاجها الدول من أجل التصدي لمخاطر الإرهاب.

مشاركة المجموعة في الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بين مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لأمريكا اللاتينية حول مكافحة تمويل الإرهاب، ٧-٩ سبتمبر ٢٠١٥م، جمهورية المكسيك

شاركت المجموعة في اجتماع خبراء التطبيقات المشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لأمريكا اللاتينية، والذي عقد في مدينة مكسيكو سيتي في الفترة من ٧ إلى ٩ سبتمبر ٢٠١٥م، باستضافة حكومة المكسيك.

شكلت الموضوعات التي تناولها الاجتماع حافزاً للمجموعة للمشاركة في هذا الحدث الهام، حيث ركز الاجتماع على موضوع تمويل الإرهاب تماشياً مع قرار مجموعة العمل المالي بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا المجال، بحيث تشمل الفهم والتعرف بصورة أفضل على استراتيجيات الإدارة المالية في إطار المنظمات الإرهابية، وتحديد النطاق الحقيقي لاستخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في تمويل الإرهاب، وفهم الطرق المتبعة من طرف المقاتلين الأجانب لجمع الأموال ونقلها، والدور الذي يمكن أن تؤديه الاستخبارات المالية في كشف المقاتلين الأجانب وقطع نشاطاتهم، بالإضافة إلى الكشف عن أسباب وكيفية تعرض قطاع الموارد الطبيعية للاستغلال في أنشطة تمويل الإرهاب وإلى تبادل الخبرات حول كيفية الحد من ذلك. شارك في هذا الاجتماع سكرتارية المجموعة وأربع من الدول الأعضاء هي: المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولة قطر. وقدمت كل من مصر والسعودية عروضاً تقديمية حول استراتيجيات وممارسات الإرهابيين في الإدارة المالية.

كان من أهم نتائج الاجتماع أن فهم الإدارة المالية للمنظمات الإرهابية يعتبر عنصراً فعالاً وأساسياً لقطع التمويل عنها وتعطيلها، واتضح أن هناك تأثير مضاعف لاستخدام وسائل التواصل الحديثة في تمويل الإرهاب حيث يشارك فيها عدد كبير وتتوفر فيها خيارات دفع أكثر، ومنها التمويل الجماعي الذي يعد طريقة جديدة لجمع الأموال عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهي تُعتبر حالياً إحدى الثغرات التي تُستغل في تمويل الإرهاب. ومن ضمن النتائج التي تم التوصل إليها أن قطاع الموارد الطبيعية يعتبر مصدراً مهماً للتمويل، لأنه في بعض الحالات يدرّ الربح كأي منتجات أخرى غير مشروعة مع وجود احتمال ضعيف للتعرض للاكتشاف والعقوبات.

وأوصى الاجتماع بضرورة تعزيز تعاون الجهات المعنية في القطاع العام على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك لتسهيل عملية تحديد المقاتلين الأجانب بما يشمل تمكين وحدات المعلومات المالية من الحصول على معلومات شخصية مثل سجلات الضمان الاجتماعي وسجلات الضرائب (بحسب القوانين المحلية بشأن البيانات والخصوصية) وتحسين آليات تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية، وبينها وبين السلطات المعنية الأخرى. بالإضافة إلى إنشاء شراكة وتواصل فعال بين القطاعين العام والخاص بغرض الاستفادة من المعلومات المتعددة التي يحتفظ بها القطاع الخاص، والتي يمكن أن تساعد في التعرف على المقاتلين الأجانب. وقد ثبت أن التعاون الفعال بين السلطات المختصة وجهات الإبلاغ يحقق نتائج إيجابية جداً، إما عن طريق توفير توجيهات محددة بشأن المقاتلين الأجانب أو من خلال آليات رسمية تشجع الحوار المستمر والتغذية العكسية المتبادلة.

التعاون مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG)

ضمن إطار تعزيز علاقات المجموعة مع المجموعات الإقليمية النظيرة، قامت سكرتارية المجموعة بالتواصل مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لبحث إمكانية عقد ورشة عمل مشتركة لخبراء التطبيقات، على غرار الورشتين التي نظمتهما المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي في العام ٢٠١٣م ومع مجموعة العمل الأورآسيوية في العام ٢٠١٤م. وتم التباحث حول التعاون لإنجاز مشروع تطبيقات مشترك في العام ٢٠١٦م بمشاركة خبراء من المجموعتين. وقد وافق الاجتماع العام على التعاون مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في هذا الشأن، وعلى تنظيم ورشة مشتركة لخبراء التطبيقات تستضيفها المملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠١٦م، وعلى إنجاز مشروع تطبيقات مشترك يتم العمل عليه ابتداء من يوليو ٢٠١٦م إلى نهاية يونيو ٢٠١٧م، على أن يحدد موضوع المشروع باتفاق الطرفين.

القسم الثالث: بناء وتعزيز أُطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعمل المجموعة على بناء أطر قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، من خلال تنفيذ المهام المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، والتي يتم ترجمتها إلى خطط استراتيجية وخطط عمل يتم تنفيذها من خلال برامج واضحة تحقق الأهداف المنشودة. وتسلك المجموعة في مسعاها عدة طرق من أهمها متابعة التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية والعمل على تلافي أوجه القصور فيها.

أولاً: عملية متابعة الدول الأعضاء بالمجموعة

تقوم المجموعة بمتابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في سبيل تحسين وتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر عملية المتابعة إحدى المهام التي تندرج ضمن برنامج عملية التقييم المتبادل التي تقوم بها المجموعة، إذ تقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير متابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات عملية التقييم المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة. وقد كان آخر إصدار لهذه الإجراءات في شهر سبتمبر ٢٠١٣م علماً بأن الدول الأعضاء في المجموعة بدأت بتقديم تقارير متابعة ومناقشتها منذ شهر مايو ٢٠٠٩م. وتهدف عملية المتابعة إلى التأكد من استمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء، كما أن لها أهمية كبرى في عمل المجموعة، حيث تعد وسيلة من الوسائل التي تشرف من خلالها على التزام أعضائها بالمعايير، وهو الهدف الأساسي من إنشاء المجموعة، وتعزيز مبدأ التعاون والعمل سوياً بين أعضاء المجموعة بشكل يؤدي إلى الالتزام بالمعايير الدولية. وترتكز عملية المتابعة بشكل أساسي على مدى معالجة أوجه القصور التي يحددها تقرير التقييم المتبادل لكل دولة.

مبادئ وأهداف عامة تحكم عملية المتابعة
• تهدف عملية المتابعة إلى تحفيز الدول ودفعها لمعالجة أوجه القصور المشار إليها في تقرير التقييم المتبادل ضمن إطار زمني معقول.
• تركز عملية المتابعة بصفة أساسية على ما تقوم به الدول من أجل معالجة أوجه القصور المتعلقة بالتوصيات الأساسية والرئيسية.
• من المتوقع أن تستغرق معالجة أوجه القصور والخروج من عملية المتابعة فترة زمنية معقولة هي أربع سنوات ونصف.
• تكون قرارات الاجتماع العام ملزمة لكافة الدول الخاضعة للمتابعة.

خلال العام ٢٠١٥م اعتمدت المجموعة ثلاثة عشر تقرير متابعة –بخلاف تقارير الخروج من عملية المتابعة والتحديث كل عامين –وذلك للجزائر والسودان وسوريا والعراق وعُمان ولبنان وموريتانيا. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم الخاصة بكل منها. كما تابع الاجتماع من خلال عمليات التحديث الأردن والمغرب حول آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها خلال العامين الماضيين نحو تطوير نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. وفي ذات السياق، استعرض الاجتماع التقدم الذي حققته الكويت في مجال الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأثنى على إنجازاتها في تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها في ضوء الخطة الموضوعة في تقرير التقييم المتبادل لها. واعتمد الاجتماع العام تقرير المتابعة الخاص بها، ووافق على خروجها من عملية المتابعة العادية وانتقالها إلى التحديث كل عامين.

وبشكل عام يمكن القول أن هناك تطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٥م، حيث شهدت تلك الفترة إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواءً لتحسين تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة كمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء. بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة وفعالية الجهات الرقابية من خلال تدريب العناصر البشرية لتلك الجهات سواءً من خلال البرامج التي تقدمها المجموعة أو برامج أخرى متخصصة. كما شهد هذا العام أيضاً إصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للجهات الخاضعة للإبلاغ عن العمليات المشبوهة وعدد من المتطلبات لتعزيز أنظمة الدول الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر وبالكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد العمليات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز تبادل المعلومات.

موقف عام مُحدّث لعملية المتابعة
للدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٩م – ٢٠١٥م

ثانياً: البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية

استعداداً للجولة الثانية من عمليات تقييم التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية (المعدلة) في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي، اعتمد الاجتماع العام الثاني والعشرون الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية من عمليات التقييم، وسوف يتم تقييم دولتين في كل عام حسب البيان أدناه:

الدولة	تاريخ الزيارات الميدانية	مناقشات الاجتماع العام لتقارير التقييم المتبادل
تونس	النصف الأول ٢٠١٥م	أبريل ٢٠١٦م
موريتانيا	النصف الثاني ٢٠١٦م	نوفمبر ٢٠١٧م
ليبيا	النصف الأول ٢٠١٧م	نوفمبر ٢٠١٧م
البحرين	النصف الثاني ٢٠١٧م	يونيو / نوفمبر ٢٠١٨م
السعودية	النصف الثاني ٢٠١٧م	يونيو/ نوفمبر ٢٠١٨م
سوريا	النصف الأول ٢٠١٨م	نوفمبر ٢٠١٨م
المغرب	النصف الأول ٢٠١٨م	نوفمبر ٢٠١٨م
اليمن	النصف الثاني ٢٠١٨م	مايو ٢٠١٩م
الأردن	النصف الثاني ٢٠١٨م	مايو ٢٠١٩م
الإمارات	النصف الثاني ٢٠١٩م	فبراير / أبريل ٢٠٢٠م
قطر	النصف الثاني ٢٠١٩م	يونيو / نوفمبر ٢٠٢٠م
مصر	النصف الأول ٢٠٢٠م	نوفمبر ٢٠٢٠م
عمان	النصف الثاني ٢٠٢٠م	يونيو / نوفمبر ٢٠٢١م
لبنان	النصف الأول ٢٠٢١م	نوفمبر ٢٠٢١م
الكويت	النصف الثاني ٢٠٢١م	فبراير / مايو ٢٠٢٢م
الجزائر	النصف الأول ٢٠٢٢م	نوفمبر ٢٠٢٢م
السودان	النصف الثاني ٢٠٢٢م	مايو ٢٠٢٣م
العراق	النصف الأول ٢٠٢٣م	نوفمبر ٢٠٢٣م

ثالثاً: متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي

يقصد ببرنامج الالتزام الضريبي الطوعي أي برنامج يوضع لتسهيل تصحيح الوضع القانوني لدافعي الضرائب تجاه الأصول أو الأموال التي لم يفصح عنها سابقاً أو تم الإفصاح عنها بشكل ناقص، وخصوصاً تلك التي تتضمن إعادة للأصول، وتعد البرامج التي تصاحبه بشكل كامل أو جزئي عفو ضريبي، مع حصانة ضد الملاحقة القضائية. وفي هذا الصدد وافق الاجتماع العام الحادي والعشرون في أبريل ٢٠١٥م على الإجراءات المعدلة لمتابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء في المجموعة، وناقشت المجموعة برنامجي مساهمة إبرائية أحدهما للمملكة المغربية والآخر للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حيث خلصت المجموعة إلى أن البرنامجين يتوافقان مع مبادئ مجموعة العمل المالي الأربعة الأساسية للالتزام الضريبي الطوعي.

رابعاً: نشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام ٢٠١٥م

مشروع التطبيقات المشترك مع مجموعة العمل المالي «غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد»

حيث ما زال النقد وسيلة مهمة للتسوية في جميع أنحاء العالم على الرغم من الانتشار الكبير والمتزايد لأساليب الدفع غير النقدية في الأنظمة الاقتصادية المتطورة، فقد هدف هذا المشروع إلى زيادة المعرفة في استخدام النقل المادي للنقد في عمليات غسل الأموال والآثار المترتبة على ذلك والسياسات التي يمكن أن تساعد في منع وكشف تلك العمليات. هذا المشروع تم اقتراحه من قبل سكرتارية المجموعة وهولندا، ووافقت مجموعة العمل المالي على الشروع فيه في أكتوبر ٢٠١٣م. وقد تطوعت المملكة المتحدة ممثلة عن مجموعة العمل المالي بتولي مهام الرئيس المشارك مع الجمهورية التونسية ممثلاً عن المجموعة. وقد وجد هذا المشروع حظاً وافراً من الاهتمام في أكثر من مناسبة على رأسها اجتماع خبراء التطبيقات وبناء القدرات المشترك بين المجموعة ومجموعة العمل المالي في الدوحة بدولة قطر في ديسمبر ٢٠١٣م، وورشة عمل التطبيقات المشتركة التي عقدتها المجموعة والمجموعة الأورآسيوية في الدوحة في ديسمبر ٢٠١٤م. وشارك ما يزيد عن ٦٠ دولة بالمعلومات وبأمثلة عن حالات عملية وفي الرد على الاستبيان الخاص بالمشروع.

أظهرت هذه الدراسة نتائج هامة منها، أن استخدام النقل المادي للنقد يقطع مسار المراجعة المالية، وأن المجرمون يستغلون آليات أنظمة الإقرار بالنقد خاصة كوسيلة لإضافة واجهة شرعية على النقد المتحصل من جريمة والذي يتم تقديمه إلى النظام المالي، وأنه يتم نقل مبالغ كبيرة من النقد بصورة يومية في جميع أنحاء العالم ويتم ذلك بواسطة الأشخاص الطبيعيين (سواء بحمل النقد شخصيًا أو في أمتعتهم الشخصية أو مركباتهم) وفي الشحنات والبريد.

ويقدم هذا المشروع مساهمة كبيرة في شأن النقل المادي للنقد كوسيلة لغسل عائدات الجرائم ويكشف عن وجود مخاطر كبيرة لغسل الأموال عبر النقل المادي للنقد. وتنطبق هذه القضايا في الدول ذات الاقتصاد القائم على النقد وفي الأنظمة المالية الأكثر تطورًا والتي يتم استهدافها لقلة افتراضات المخاطرة. كما يحدد سبب اختيار المجرمين لاستخدام النقد في غسل عائدات الجرائم، بما يتضمن الرغبة في تفادي الاكتشاف في القطاع المالي الرسمي بسبب تشديد الضوابط التي تحكم مكافحة غسل الأموال، ويناقش الأساليب المستخدمة للكشف عن نقل النقد عبر الحدود والتحديات المتعلقة بهذا الأمر. كذلك يشتمل التقرير على عدد من الحالات العملية والبيانات الإحصائية التي تدعم بشكل جيد نتائج الدراسة حول النطاق والأساليب المستخدمة في النقل المادي للنقد.
وقد اعتمد التقرير من قبل مجموعة العمل المالي في أكتوبر ٢٠١٥م ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نوفمبر ٢٠١٥م وتم نشره على الموقع الإلكتروني لكل مجموعة.

ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بجمهورية السودان، الخرطوم، ١٤-١٦ ديسمبر ٢٠١٥م

عقدت المجموعة ورشة عمل للتطبيقات وبناء القدرات في جمهورية السودان خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة المعلومات المالية بجمهورية السودان.

تضمنت الورشة جلستين متزامنتين حول التطبيقات يومي ١٤ و١٥ ديسمبر ٢٠١٥م حول موضوعي «غسل الأموال والفساد»، و«تمويل الإرهاب» حضرها أكثر من ٧٠ خبيراً من العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى عدد من الدول الأعضاء بالمجموعة والمراقبين، بالإضافة إلى ثلاث جلسات متتالية حول بناء القدرات يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م تناولت موضوع «التقييم الوطني للمخاطر ودور المؤسسات المالية»، وموضوع «دور المؤسسات المالية في مواجهة تمويل الإرهاب»، وموضوع «دور المؤسسات المالية في مكافحة الفساد».

جلسة تمويل الإرهاب

هدفت هذه الجلسة إلى مشاركة الخبرات والتجارب الإقليمية من خلال عروض تقديمية للتعرف على الطرق السائدة لتمويل الإرهاب، إما من خلال الوسائل والتقنيات التقليدية المستخدمة لجمع الأموال ونقلها أو عبر الأساليب الحديثة وطرق الدفع الجديدة والخدمات المرتبطة بها. وقد قدمت في هذه الجلسة عددا من الحالات العملية تلتها نقاشات مثمرة أبرزت أهم مصادر التمويل، وطرق نقل الأموال، والجهات المستغلة. وأثيرت مسائل هامة خلال الجلسة شملت الاتجاهات السائدة والناشئة لتمويل الإرهاب في مختلف دول المنطقة ومخاطر تمويل الإرهاب وجهود الدول الأعضاء لمكافحتها، بالإضافة إلى تجارب الدول الأعضاء في مجال التعاون الوطني بين مختلف الجهات لتبادل المعلومات ومكافحة تمويل الإرهاب. وتم خلال هذه الجلسة أيضاً تقديم عروض تقديمية وحالات عملية من عدة دول منها الأردن والسودان وتونس ولبنان وفرنسا.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الجلسة التعرف على أهم مصادر التمويل التي تنقسم إلى مصادر مشروعة كالتمويل الذاتي أو بيع الممتلكات أو الاقتراض، وإلى مصادر غير مشروعة كمتحصلات جرائم الفساد والتهريب والتزوير والتزييف والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومن جانب آخر، يعتبر تهريب النقد عبر الحدود والحوالة والتحويلات الإلكترونية واستعمال البطاقات الائتمانية من الطرق الشائعة في نقل الأموال التي تستخدم في تمويل الإرهاب، بينما تعتبر المؤسسات المالية (القطاع المصرفي)، شركات التحويلات، وكالات الأسفار (تذاكر السفر)، المنظمات الخيرية (جمع الأموال ونقلها إضافة إلى الترويج والتجنيد) أهم الجهات التي يتم استغلالها.

وبرزت من خلال النقاشات عدد من التحديات التي تواجه الدول من أهمها استخدام أشخاص لا يوجد لهم سجل إجرامي لنقل الأموال أو التجنيد، وصعوبة مراقبة الحدود أو بعض المناطق المحدودة داخل بعض الدول التي تمثل تهديدات ومواطن ضعف ساهمت في تنامي الإرهاب ونقل الأموال وتنقل الأشخاص (مقاتلين أجانب..)، وصعوبة التمييز بين الأموال المشتبه بها والأموال المشروعة، خاصة في قضايا تمويل المقاتلين الأجانب (مبالغ بسيطة)، وعودة المقاتلين الأجانب وكيفية التعامل معهم، ولجوء الإرهابيين إلى إيجاد أساليب مبتكرة ومعقدة لجمع ونقل الأموال في حالة وجود تدابير رقابية قوية.

وتضمنت التوصيات نقاطاً مهمة منها ضرورة تشكيل فرق عمل متعددة الأطراف لتسهيل وتبادل المعلومات في قضايا تمويل الإرهاب ولاسيما قضايا المقاتلين الأجانب، والطلب من الدول المجاورة لمناطق النزاع تطبيق نظام التأشيرة للحد من التحاق الأشخاص (الشباب) بمناطق النزاع، وحث الدول على إنجاز التقييم الوطني للمخاطر بتحديد وفهم مخاطر تمويل الإرهاب وإعداد الاستراتيجيات اللازمة للحد منها، وتشجيع الدول على الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن واستعمال آليات التعاون الإداري التي توفر معلومات بسرعة أكبر.

جلسة غسل الأموال والفساد

هدفت هذه الجلسة إلى مشاركة الخبرات والتجارب الإقليمية في التعرف على الطرق السائدة لغسل عائدات الفساد وتحديد الوسائل والتقنيات المستخدمة في ذلك، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات الاشتباه ذات الصلة. كما هدفت إلى استعراض حالات عملية والتعرف على أنواع الجرائم الرئيسية في هذا المجال وتقديم لمحة عن المعايير الدولية حول مكافحة الفساد. ومن بين الأهداف الهامة جمع الملاحظات والأفكار من الخبراء المشاركين في ضوء النتائج الأولية لمشروع التطبيقات حول غسل الأموال والفساد الذي تعمل عليه المجموعة حالياً، فضلا عن دراسة الحالات العملية المعروضة لأخذها بعين الاعتبار من قبل فريق عمل المشروع في وقت لاحق.

تناولت الجلسة مختلف جوانب الموضوع، حيث دارت نقاشات هامة حول علاقة جريمة الفساد بجريمة غسل الأموال، وتم التطرق إلى توافق توصيات مجموعة العمل المالي مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣م، والتقاء الأهداف بين مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد من أجل دعم النزاهة والشفافية وأثر ذلك على الاقتصاديات الوطنية. وفي هذا الصدد، قُدمت نبذة عامة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣م شملت المحاور ذات الصلة التي تضمنتها الاتفاقية مثل التدابير الوقائية لمنع الفساد وموضوع التعاون الوطني والدولي والمسائل المتعلقة باسترداد الأصول وتبادل وتسليم المجرمين، والجرائم التي نصت عليها الاتفاقية باعتبارها جرائم أصلية لغسل الأموال، كما ذكرت عدة أمثلة لجرائم غسل عائدات الفساد مثل جريمة الرشوة، والاستيلاء على الأموال العامة، وجريمة استغلال النفوذ خاصة من قبل الأشخاص السياسيين والصلة الوثيقة بين الفساد وغسل الأموال في هذه النقطة. وتطرقت الجلسة إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد منها الافتقار إلى الشفافية وغياب الحوكمة المؤسسية وضعف معايير النزاهة وعدم التقُيد بالمواثيق المهنية (إن وجدت)، كما أن العقوبات المفروضة لا تتناسب مع حجم الجريمة وضعف المسائلة مما يعني عدم تطبيق القوانين والضوابط المؤسسية بصورة صحيحة. كما تم استعراض عدد من تجارب الدول والتشريعات والقوانين الوطنية. وفي هذا السياق، تناولت الجلسة عدد من المحاور التي تشكل الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد منها، وجود إرادة سياسية من أعلى مستويات الدولة لمحاربة الفساد كشرط أساسي لنجاح جهود المكافحة، والتي يشكل وجودها دعم أساسي للمحور الثاني ألا وهو وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، لتكون بمثابة وثيقة شاملة متدرجة المسؤوليات والمستويات محددة الرؤية والأهداف تشترك في تنفيذها الجهات الرقابية وجهات التحقيقات واللجان الوطنية المتخصصة لمكافحة الجرائم، مع التشديد على دور وحدة المعلومات المالية في وضع هذه الاستراتيجية لما لها من دور أساسي في مكافحة غسل عائدات الفساد. المحور الثالث هو التعاون والتنسيق الوطني والمحلي بين الأجهزة المعنية من جهة والتعاون الدولي من جهة أخرى، حيث أن موضوعي التعاون الوطني والدولي يسهمان بقدر كبير في تبادل المعلومات والخبرات والممارسات بين الأطراف المعنية بتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد.

وقد برزت عدة تحديات تواجه مكافحة الفساد تتمثل في وجود المجتمعات المتعاملة بالنقد بصورة كبيرة والذي يمثل عائقاً لكشف هذه الجرائم، وطول الفترة الزمنية اللازمة للتتبع والتحقق وصولاً لاكتشاف الجريمة، بجانب ضعف الرقابة المالية والإشرافية والإدارية، وضعف التنسيق بين الجهات الوطنية. وقد قدمت عدة مقترحات كتدابير وقائية لمكافحة غسل عائدات الفساد خلال الجلسة مثل إنشاء وكالة أو هيئة مختصة لمكافحة الفساد، وإنشاء وكالة لحفظ والتصرف في الأموال المصادرة والمحجوزة، والعمل على نشر وتوضيح مفهوم الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر.

جلسات بناء القدرات:

تضمنت الورشة ثلاث جلسات متتالية حول بناء القدرات يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م تناولت موضوع «التقييم الوطني للمخاطر ودور المؤسسات المالية»، وموضوع «دور المؤسسات المالية في مواجهة تمويل الإرهاب»، وموضوع «دور المؤسسات المالية في مكافحة الفساد». وقد تم إشراك مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص في هذه الجلسات، حيث حضرها بالإضافة إلى خبراء القطاع العام، أكثر من ٥٠ مشاركاً من المختصين العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية. وركزت تلك الجلسات على أهمية دور المؤسسات المالية في مكافحة جرائم غسل عائدات الفساد وتطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل عائدات الفساد وعلى التحديات التي تواجهها في ذلك ومناقشة الحلول الممكنة. وفي جانب تمويل الإرهاب تناولت الجلسات سبل دعم التعاون بين المؤسسات المالية من القطاع الخاص والسلطات الوطنية (وحدة المعلومات المالية، سلطات إنفاذ القانون، ...إلخ) لتبادل المعلومات المالية، لاسيما حول مخاطر تمويل الإرهاب السائدة والناشئة خصوصا تلك المتعلقة بالجماعات الإرهابية والمقاتلين الأجانب (FTFs).

ومن النقاط المهمة التي أثيرت خلال هذه الجلسات مسألة مشاركة خبرات السلطات الوطنية والمؤسسات المالية من خلال عروض تقديمية حول مراحل عملية التقييم والفرص المتاحة وآليات التعاون في عملية التقييم وتحديد أبرز المعلومات التي يمكن أن توفرها المؤسسات المالية، في حيث أن القطاع المالي هو الأكثر استغلالاً في تلك الجرائم، كما سلطت الضوء على ضرورة التزام تلك المؤسسات بالمتطلبات والمعايير الدولية.

خامساً: المساعدات الفنية والورش والبرامج التدريبية التي نظمتها وشاركت فيها المجموعة خلال العام ٢٠١٥م

في مجال المساعدات الفنية، اعتمدت المجموعة خلال الاجتماع العام الحادي والعشرون إجراءات عمل حول المساعدات الفنية، بهدف تنسيق توفير هذه المساعدات وتوضيح خطوات وإجراءات العمل المشترك بين الدول الأعضاء ممثلة في فريق عمل مختص وفرق مساندة للمساعدات الفنية، وسكرتارية المجموعة، والجهات الداعمة والمانحة.

وخلال العام ٢٠١٥م شاركت المجموعة وعقدت عدداً من البرامج التدريبية على النحو الآتي:

ورشة العمل السادسة لتدريب وتأهيل المُقيّمين، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٤-٨ أكتوبر ٢٠١٥م

انطلاقاً من أهمية إعداد مقيمين مدربين ومؤهلين من دول المجموعة للمرحلة القادمة من عملية التقييم المتبادل، نظمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة في دولة الإمارات العربية المتحدة الورشة السادسة لتدريب وتأهيل المُقيّمين والتي عقدت في الفترة من ٤ إلى ٨ أكتوبر ٢٠١٥م بمدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، حيث شارك في هذه الورشة خبراء من المجموعة ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي.

ويعتبر هذا النوع من التدريب في غاية الأهمية لدول المجموعة في ظل الاستعداد للجولة الثانية من التقييم المتبادل للمجموعة، حيث يهدف إلى تدريب وتأهيل عدد من الخبراء في اختصاصات مختلفة

(مالي وقانوني وإنفاذ القانون) لدى الدول الأعضاء في المجموعة، ممن توافر فيهم شروط محددة، على تقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفعالية تلك النظم باستخدام منهجية التقييم الصادرة في عام ٢٠١٣م، للاستعانة بهم مستقبلاً في عمليات التقييم المتبادل التي ستقوم بها المجموعة ضمن الجولة الثانية من عمليات التقييم وبشكل يضمن تطوير مهارات وصقل قدرات المشاركين لتمكينهم من المشاركة في عمليات التقييم المتبادل بكفاءة عالية، حيث تم تدريب المشاركين عملياً على القيام بالتقييم المتبادل الافتراضي.

من أهم مخرجات هذه الورشة أن المشاركين استفادوا بدرجة كبيرة من المعلومات القيمة التي قام الخبراء المشاركون بتقديمها وخاصة فيما يتعلق بنصوص توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة ومنهجية التقييم الجديدة. كما أبرزت الورشة جوانب ومهارات مميزة لعدد من المتدربين المشاركين بينت مدى إدراكهم وفهمهم لتوصيات مجموعة العمل المالي ومنهجيتها وما يتطلب ذلك من إلمام بهذه التوصيات وآليات التحليل ومهارات التواصل مع الآخرين. حضر الورشة ٣١ مختصاً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من عدد من دول المجموعة وهي الأردن والإمارات والبحرين وعمان والسعودية والعراق والكويت والسودان وقطر وليبيا ولبنان ومصر والمغرب وفلسطين، كما حضرها مختصون من سكرتارية مجموعة آسيا والمحيط الهادئ والهند.

ورشة عمل المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم الجديدة، الرياض، ١٢-١٤ مايو ٢٠١٥م

بالتعاون مع هيئة التحقيق والادعاء العام بالمملكة العربية السعودية، شاركت المجموعة في الندوة التي نظمتها الهيئة لمنسوبيها حول «المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم الجديدة»، وذلك بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية في الفترة ١٢-١٤ مايو ٢٠١٥م، بحضور ومشاركة عدد من الخبراء الدوليين المختصين بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى منظمات دولية وإقليمية.

واستعرضت الندوة خلال ثلاثة أيام آخر المستجدات حول التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم الجديدة، بالإضافة إلى جهود المجموعة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستعدادها للمرحلة الثانية من التقييم. ومن أهم المسائل التي تم التطرق لها متطلبات تقييم الالتزام الفني وتقييم الفعالية لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعرف على متطلبات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني للدول الأعضاء. ومن النتائج التي حققتها الورشة إطلاع الجهات الحكومية المشاركة من المملكة العربية السعودية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآخر المستجدات حولها، وتبادل الخبرات بين الجهات المشاركة حول آليات تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي.

المؤتمر السابع للالتزام ومكافحة غسل الأموال، المعهد المالي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٤-٢٥ مايو ٢٠١٥م

شاركت المجموعة في المؤتمر السنوي السابع للالتزام ومكافحة غسل الأموال الذي نظمه المعهد المالي في مقره في الرياض بالتعاون مع مؤسسة «تومسون رويترز» وذلك يومي ٢٤ و٢٥ مايو ٢٠١٥م. وناقش الملتقى موضوعات هامة تضمنت مكافحة غسل الأموال والعقوبات الدولية والجرائم الإلكترونية وثقافة الالتزام وغيرها.

ويلقى هذا الملتقى دعماً واسعاً من قبل البنوك والمؤسسات المالية، واستقطب هذا اللقاء أكثر من ٣٠٠ متخصص في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام من المملكة وخارجها، كما أن هذا الملتقى ساهم في رفع مستوى الوعي وتزويد البنوك بالخبرات الدولية وحلول المعرفة من خلال تبادل وجهات النظر بين الخبراء المتحدثين والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية.

التعاون عبر الحدود لقمع ومنع تمويل الأعمال الإرهابية
شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ٢٧-٢٩ مايو ٢٠١٥م

شاركت المجموعة في الورشة التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بالتعاون مع الحكومة اليابانية وجمهورية مصر العربية حول «التعاون عبر الحدود لقمع ومنع تمويل الأعمال الإرهابية» في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ مايو ٢٠١٥م في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية. ساهم في هذا الحدث خبراء من فريق الرصد التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة والشرطة الدولية (الإنتربول) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وممثلين من الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة أسبانيا. كما شارك ممثلون من عدد من دول المجموعة وهي السعودية والبحرين والأردن وتونس والعراق ومصر ولبنان.

هدفت هذه الورشة إلى التعريف بالمتطلبات الواردة في قرارات مجلس الأمن الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع قمع ومنع تمويل الأعمال الإرهابية، إضافة إلى تعزيز آليات التعاون الدولي والإقليمي والتنسيق على المستوى الوطني لضمان رفع مستوى الالتزام الفعال من قبل الجهات المسؤولة بتنفيذ متطلبات وأدوات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة وهي القرار ١٢٦٧ لسنة (١٩٩٩) والقرار ١٣٧٣ لسنة (٢٠٠١) والقرار ١٥٤٠ لسنة (٢٠٠٤) بالإضافة للقرار ١٧١٨ لسنة (٢٠٠٦) والقرار ١٧٣٧ لسنة (٢٠٠٦). كما تناولت الورشة المعايير الدولية المعدلة لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة لمنهجية التقييم الجديدة ودور وحدات المعلومات المالية في التصدي للإرهاب.

واتضح من خلال ورشة العمل مدى إدراك واهتمام دول المجموعة بضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن، وتعمل هذه الدول جاهدة في الوقت الراهن على تطوير أنظمتها وقوانينها لتتماشى مع متطلبات هذه القرارات. وقد شكلت هذه الورشة فرصة كبيرة للدول المشاركة فيها لتبادل الخبرات حول الآلية التي تستخدمها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وما قد يعترض تنفيذ هذه القرارات من تحديات وأفضل الممارسات في هذا الصدد.

ورشة عمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح حول تطبيق
قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ١ - ٤ يونيو ٢٠١٥م

شاركت المجموعة وممثلين لعدد من الدول الأعضاء في المجموعة في ورشة تطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التي أقيمت بعمّان في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من ١ إلى ٤ يونيو ٢٠١٥م، برعاية الحكومة الأردنية والاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأهداف الرئيسية لهذه الورشة مساعدة الدول على وضع تشريعات ولوائح بخصوص الحصول على الأسلحة النووية والكيميائية والبايولوجية، بجانب وضع إجراءات مناسبة لتأمينها وحفظها واستعمالها وتخزينها وحمايتها. وهدفت الورشة أيضاً، إلى مواصلة الجهود الإقليمية في تطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، وتحديد المساعدات الفنية اللازمة لتطبيق القرار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات ومناقشة التحديات التي تحول دون تطبيق القرار.

ورشة عمل صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي ومجموعة البنك الدولي حول التعامل مع تداعيات إجراءات البنوك المراسلة العالمية في تقييم المخاطر، أبو ظبي، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥م

شاركت المجموعة في الورشة التي نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين حول «التعامل مع تداعيات إجراءات البنوك المراسلة العالمية في تقييم المخاطر» وذلك في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥م بأبوظبي في الإمارات العربية المتحدة. وهدفت هذه الورشة إلى تعزيز إدراك الجوانب المرتبطة بإجراءات البنوك المراسلة ومناقشة الاحتياجات والحلول للتعامل معها على مستوى السلطات الإشرافية أو المؤسسات المالية والمصرفية، والحد من تداعيات ذلك على القطاع المصرفي وتمويل الأنشطة الاقتصادية، مع الحفاظ على سلامة ونزاهة المعاملات المالية والمصرفية والتحويلات.

القسم الرابع: القوائم المالية والحسابا الختامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

EY
أرنست و يونغ
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٤، البرج الجنوبي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
فاكس: ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
ey.com/mena
سجل تجاري رقم – ٦٧٠٠

تقرير مدققي الحسابات إلى الاجتماع العام
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقرير حول القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ("المجموعة") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في أموال الصندوق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

إن إدارة المجموعة هي المسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها إدارة المجموعة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أرنست ويونغ

سجل قيد مدقق الحسابات رقم ١٩٠
٢٦ أبريل ٢٠١٦
المنامة، مملكة البحرين

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة المركز المالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	٢٠١٥ *دولار أمريكي*	٢٠١٤ *دولار أمريكي*
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
معدات ومركبات	٨,١٤٩	٢١,١٥٤
موجودات متداولة		
مساهمات الدول الأعضاء المستحقة	٢٦٧,١٧٠	١٩١,٧٤٥
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم أخرى	٧,٤٨١	٥١,٧٤٧
رصيد لدى بنك ونقد	١,٥٤٣,٢٩٣	٨٨٣,٦٦٨
	١,٨١٧,٩٤٤	١,١٢٧,١٦٠
مجموع الموجودات	١,٨٢٦,٠٩٣	١,١٤٨,٣١٤
الأموال المتراكمة والمطلوبات		
الأموال المتراكمة		
احتياطي استراتيجي	٣٠٠,٠٠٠	-
الأموال المتراكمة	٢٦٨,٨٩٩	٤٣٨,١٦٢
مجموع الأموال المتراكمة	٥٦٨,٨٩٩	٤٣٨,١٦٢
مطلوبات غير متداولة		
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٣٨٨,٦٣٦	٣١٣,٥١٦
المنح	١٣٥,٢٦٦	١١٨,٤٤٤
	٥٢٣,٩٠٢	٤٣١,٩٦٠
مطلوبات متداولة		
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	٧٣٣,٢٩٢	٢٧٨,١٩٢
مجموع المطلوبات	١,٢٥٧,١٩٤	٧١٠,١٥٢
مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات	١,٨٢٦,٠٩٣	١,١٤٨,٣١٤

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	٢٠١٥ *دولار أمريكي*	٢٠١٤ *دولار أمريكي*
الدخل		
مساهمات من الدول الأعضاء	١,٢٧٦,٠٠٣	١,١٦٠,٠١١
إسترداد مطلوبات	١٦,٧٥٥	٣٥,٢٤٧
المنح	٩,٧٧٤	١٠,١٧٦
مجموع الدخل	١,٣٠٢,٥٣٢	١,٢٠٥,٤٣٤
المصروفات		
تكاليف مباشرة	٩٤٩,٥٧٢	٨٩٥,٣٨٠
مصروفات عامة وإدارية	٢٠٤,٥٣٧	٢٣٣,٨٥١
استهلاك	١٧,٦٨٦	٢٠,١٩٧
مجموع المصروفات	١,١٧١,٧٩٥	١,١٤٩,٤٢٨
الربح للسنة	١٣٠,٧٣٧	٥٦,٠٠٦
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	١٣٠,٧٣٧	٥٦,٠٠٦

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	٢٠١٥ *دولار أمريكي*	٢٠١٤ دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة	١٣٠,٧٣٧	٥٦,٠٠٦
تعديلات للبنود التالية:		
استهلاك	١٧,٦٨٦	٢٠,١٩٧
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٧٥,١٢٠	٥٥,٠٨٥
إسترداد مطلوبات	(١٦,٧٥٥)	(٣٥,٢٤٧)
المنح	(٩,٧٧٤)	(١٠,١٧٦)
	١٩٧,٠١٤	٨٥,٨٦٥
مساهمات الدول الأعضاء المستحقة	(٧٥,٤٢٦)	(١٨٩,٤٩٧)
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم أخرى	٤٤,٢٦٦	(٤٩,٣٨٠)
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	٤٧١,٨٥٦	(٤٣٣,٠٩٩)
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية	٦٣٧,٧١٠	(٥٨٦,١١١)
النشاط الاستثماري		
شراء معدات ومركبات والتدفقات النقدية المستخدمة في النشاط الاستثماري	(٤,٦٨١)	(١,٨٠٣)
النشاط التمويلي		
منح مستلمة خلال السنة والتدفقات النقدية من النشاط التمويلي	٢٦,٥٩٦	-
الزيادة (النقص) في الأرصدة لدى البنك	٦٥٩,٦٢٥	(٥٨٧,٩١٤)
أرصدة لدى البنك ونقد في بداية السنة	٨٨٣,٦٦٨	١,٤٧١,٥٨٢
أرصدة لدى البنك ونقد في نهاية السنة	١,٥٤٣,٢٩٣	٨٨٣,٦٦٨

MENA FATF
مينا فاتف
GAFIMOAN

www.menafatf.org